

# تنفيذ ميزانية سنة 2023 وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024 والبرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2024-2026



# محاور العرض

أ. تطور الوضعية الاقتصادية

1. السياق الدولي

2. الاقتصاد الوطني

ب. تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2023 والتوقعات الختامية

ج. البرمجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2024-2026

تم تنفيذ قانون المالية 2023 حتى متم نهاية يونيو في سياق دولي  
ووطني صعب للغاية



على مستوى السياق الدولي: رغم انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأساسية والتوجه التشديدي للسياسات النقدية، يظل تراجع الضغوط التضخمية بطيئًا مع البقاء في مستويات مرتفعة، بالموازاة مع تراجع معدلات النمو مقارنة بسنة 2022.



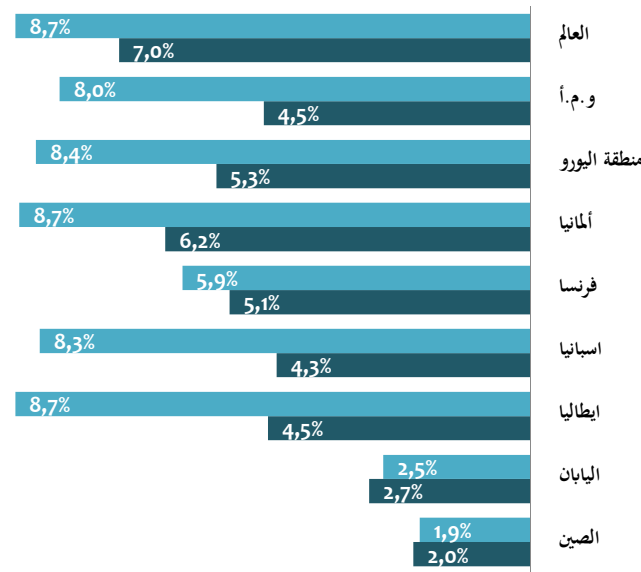
# تراجع التضخم مع بقاءه في مستويات مرتفعة

## حصيلة تشديد السياسات النقدية :



## انخفاض متوقع للتضخم في جميع أنحاء العالم :

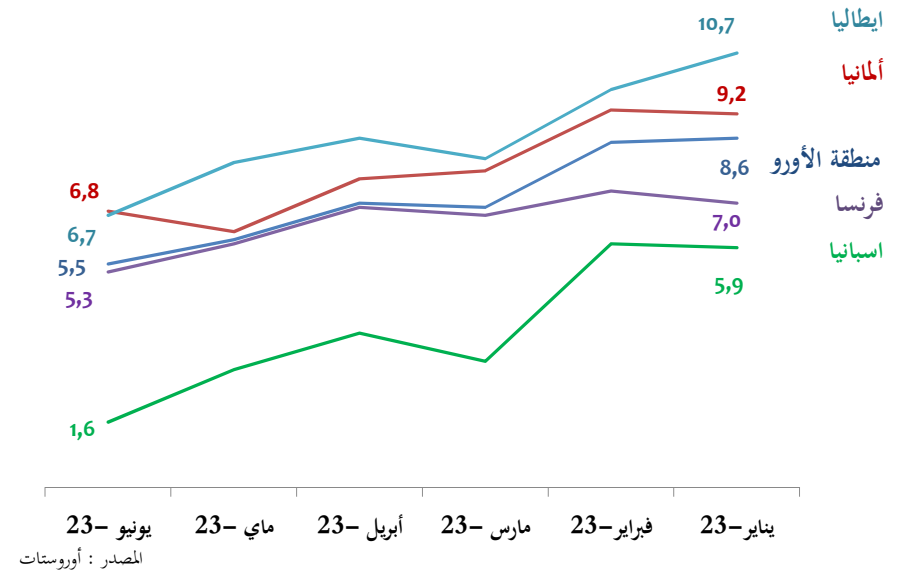
2022 / توقعات مع نهاية 2023



المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي/صندوق النقد الدولي : أبريل 2023

## بداية انخفاض التضخم مع بقاءه في مستويات مرتفعة :

تغير التضخم على أساس سنوي



المصدر : أوروبستات

نظرا لانخفاض التضخم الملحوظ خلال الشهور الأخيرة :

أقدم البنك الفيدرالي الأمريكي على إيقاف دورة تشديد السياسة النقدية مؤقتًا من أجل تقييم تأثير التدابير المتخذة دون أن يستثني ارتفاعات أخرى لأسعار الفائدة في غضون السنة الجارية.

قلص البنك المركزي الأوروبي من وتيرة رفع أسعار الفائدة الرئيسية (+25 نقطة أساس عوض +50 نقطة سابقا).

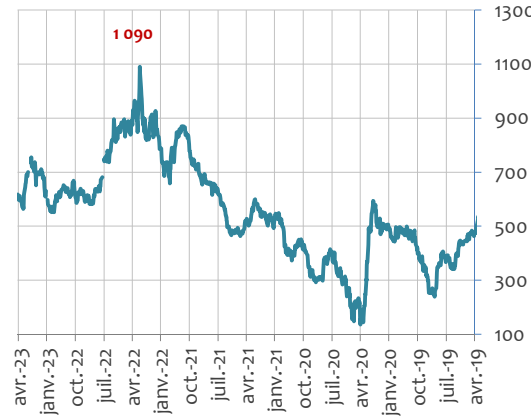
# انخفاض أسعار المواد الأولية

📌 انخفاض أسعار المواد الأولية باستثناء الفوسفات خلال الأسدس الأول من سنة 2023 في سياق يتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وعوامل الطقس الملائم خلال فصل الشتاء وكذا إعادة توجيه تجارة صادرات بعض السلع الأساسية من روسيا وأوكرانيا للتكيف مع الاضطرابات الناجمة عن الحرب ؛

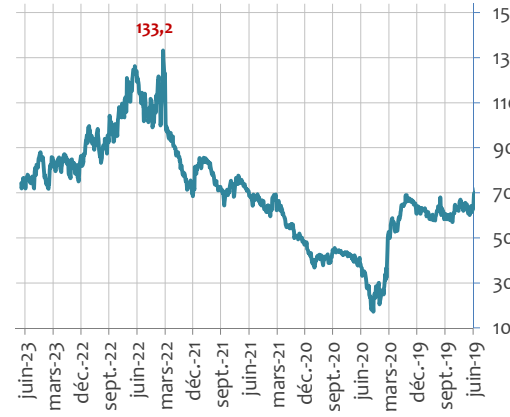
📌 تراجع أسعار القمح بفضل تحسن المحاصيل في البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب وانخفاض أسعار الطاقة واستمرار الاتفاقية بين أوكرانيا وروسيا بشأن فك الحصار عن الموانئ الرئيسية للبحر الأسود

📌 انخفاض أسعار مشتقات الفوسفات بسبب تراجع الطلب وانخفاض أسعار مدخلات الانتاج كالأمونياك والغاز الطبيعي.

غاز البوتان - دولار للطن



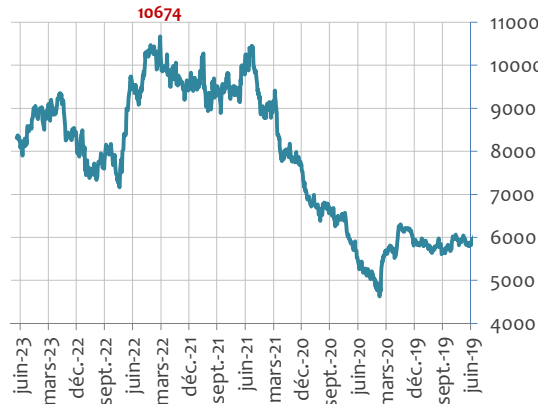
البترونت - دولار للبرميل



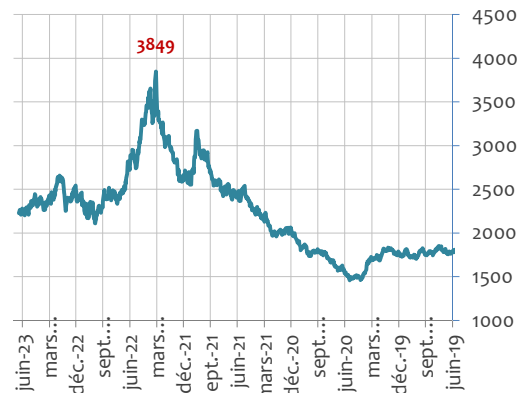
القمح و م.أ - دولار للطن



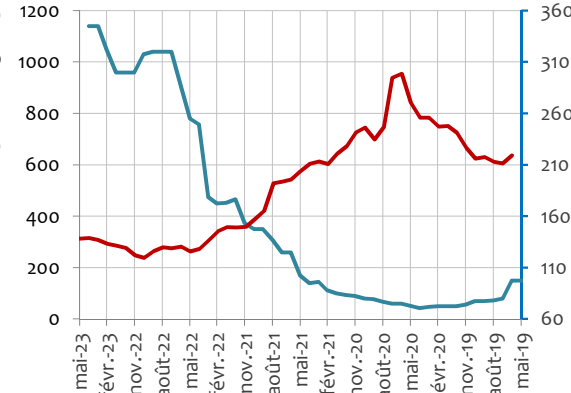
النحاس - دولار للطن



الألومنيوم - دولار للطن



الفوسفات / DAP - دولار للطن



# تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية

| توقعات 2023 |          | 2022 | 2021 | 2020 | (التغير %)                 |
|-------------|----------|------|------|------|----------------------------|
| أبريل 23    | يوليو 22 |      |      |      |                            |
| 2,8         | 2,9      | 3,4  | 6,3  | -2,8 | النمو العالمي              |
| 1,3         | 1,4      | 2,7  | 5,4  | -4,2 | الدول المتقدمة             |
| 1,6         | 1,0      | 2,1  | 5,9  | -2,8 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| 1,3         | 1,7      | 1,1  | 2,1  | -4,3 | اليابان                    |
| 0,8         | 1,2      | 3,5  | 5,4  | -6,1 | منطقة الأورو               |
| 3,9         | 3,9      | 4,0  | 6,9  | -1,8 | الدول النامية              |
| 5,2         | 4,6      | 3,0  | 8,5  | 2,2  | الصين                      |
| 5,9         | 6,1      | 6,8  | 9,1  | -5,8 | الهند                      |
| 0,7         | -3,5     | -2,1 | 5,6  | -2,7 | روسيا                      |
| 0,9         | 1,1      | 2,9  | 5    | -3,3 | البرازيل                   |
| 2,4         | 3,2      | 5,1  | 10,6 | -7,8 | التجارة العالمية           |

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي/صندوق النقد الدولي : أبريل 2023

➔ خفض توقعات النمو الاقتصادي في منطقة الأورو لسنة 2023 مقارنة مع التوقعات المتوفرة خلال شهر يوليو من السنة المنصرمة في سياق يتسم بعدم اليقين وتعاقب الصدمات التي أدت إلى تسارع غير مسبوق للتضخم وتشديد الشروط المالية.

➔ مخاطر محيطة بالتوقعات متعلقة بتسارع التوترات في القطاع المالي وزيادة تكاليف الاقتراض وتباطؤ النمو واستمرار التضخم وتباطؤ انتعاش الاقتصاد الصيني وتأجج الحرب في أوكرانيا

على المستوى الوطني: في الوقت الذي لم يتم فيه التعافي المطلق من الآثار المتبقية من أزمة كوفيد، انضافت تبعات الصراع الروسي الأوكراني والجفاف للسنة الثانية على التوالي لتأثر سلبا على آفاق نمو الاقتصاد الوطني





## خفض لتوقعات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2023

و على الرغم من هذا السياق، وبفعل الدينامية الايجابية لبعض القطاعات الغير فلاحية، لم يتجاوز  
تحيين انخفاض نمو الاقتصاد الوطني لسنة 2023 -0,6 نقطة

| 2023     |               | 2022   | 2021   | 2020  | المؤشرات                    |
|----------|---------------|--------|--------|-------|-----------------------------|
| ق.م محين | قانون المالية |        |        |       |                             |
| %3,4+    | %4,0+         | %1,3   | %8,0+  | %7,2- | نمو الناتج الداخلي الخام    |
| %4,8+    | %12,9+        | %12,9- | %19,5+ | %8,1- | القيمة المضافة الفلاحية     |
| %3,3+    | %3,6+         | %3,0   | %6,3   | %6,9- | القيمة المضافة غير الفلاحية |

# تطورات الأنشطة غير الفلاحية

## ▼ قطاعات ذات نمو سلبي

| متم مايس 2023  | متم مايس 2022 | القطاع المعدني                           |
|--|---------------|--|
| %26,4-   | %11-          | إنتاج الفوسفاط                           |
| %18,8-   | %4,6-         | إنتاج مشتقات الفوسفاط                    |
| %34,0-   | %96,2+        | صادرات المكتب الشريف للفوسفاط - متم ماي- |
| انخفاض رقم مبيعات المكتب الشريف للفوسفاط (-27,8%) خلال الفصل الأول لسنة 2023 نتيجة تراجع الطلب وسعر بيع جميع المنتوجات |               |  |

| متم ماي 2023   | متم ماي 2022 | قطاع البناء والأشغال العمومية |
|--|--------------|-------------------------------|
| %4,6-  | %4,5-        | استهلاك الاسمنت (تمت يونيو)   |
| %0,3+  | %1,0%        | القروض البنكية المقدمة للعقار |
| ارتفاع المعاملات العقارية بـ 2,5% خلال فصل 1-23 / انخفاض القروض البنكية الممنوحة للمنعشين العقاريين خلال شهر ماي |              |                               |

| متم ماي 2023  | متم ماي 2022 | قطاع الطاقة           |
|---|--------------|-----------------------|
| %0,5-   | %3,7+        | الإنتاج المحلي للطاقة |
| %4,8+   | %4,5%        | استهلاك الطاقة        |
| انخفاض إنتاج الطاقة المحلية إثر تراجع إجمالي الإنتاج الصناعي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ 9% |              |                       |

## ▲ القطاعات المحفزة للنمو

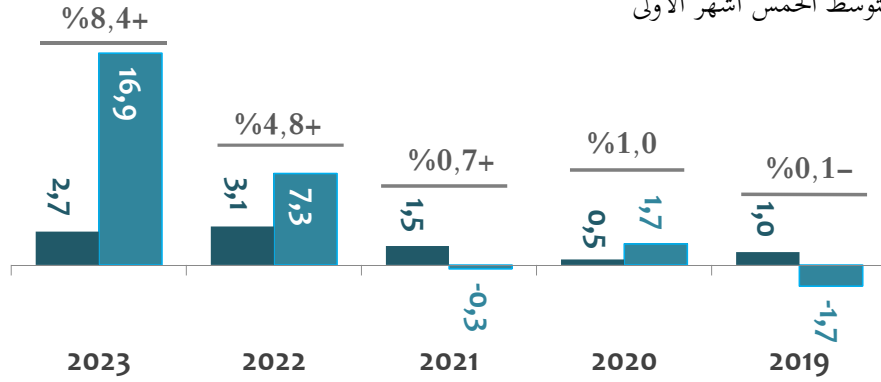
| متم ماي 2023  | متم ماي 2022 | قطاع الصناعة                   |
|---|--------------|--------------------------------|
| %72,8   | %71,4        | معدل استخدام الطاقة الإنتاجية  |
| %1,9+   | %2,3-        | مؤشر الانتاج الصناعي (الفصل 1) |
| %6,1+   | %46,6+       | صادرات البضائع المصنعة         |
| تزايد الإنتاج في "صناعة السيارات" وفي "صنع الأجهزة الكهربائية" وفي "صناعة منتجات معدنية" على الخصوص |              |                                |

| متم يونيو 2023  | متم يونيو 2022 | قطاع السياحة                   |
|---|----------------|--------------------------------|
| %91,5+  | %303+          | عدد الوافدين                   |
| %108+   | %131+          | عدد الليالي السياحية (تمت ماي) |
| تزايد عدد السياح الوافدين بـ 21% متم شهر يونيو مقارنة بتمت يونيو 2019 و عدد الليالي السياحية بـ 1,7% متم شهر ماي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 |                |                                |

| متم ماي 2023  | متم ماي 2022 | قطاع النقل  |
|---|--------------|-------------|
| %81+  | -            | النقل الجوي |
| ارتفاع الراج الخاص بالمسافرين عبر المطارات بـ 5,3% متم شهر ماي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 |              |             |

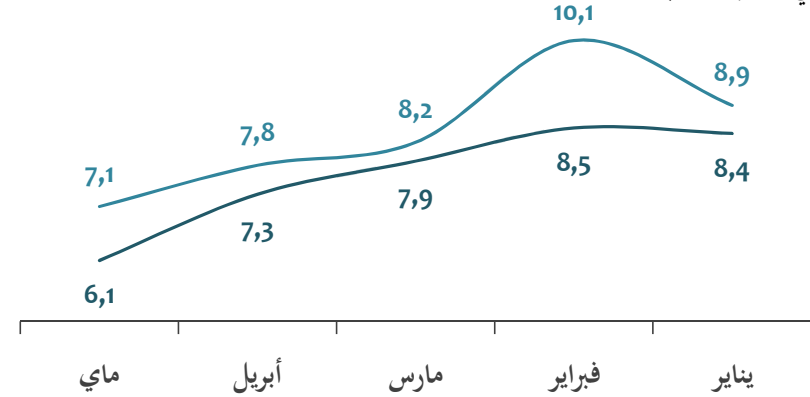
## مسار تنازلي تدريجي للتضخم بفضل التدابير الاستعجالية المواكبة لتشديد السياسة النقدية

معدل التضخم الغذائي / غير الغذائي  
متوسط الخمس أشهر الأولى



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الخزينة والمالية الخارجية

معدل التضخم / معدل التضخم الأساسي  
على أساس سنوي 22/23 ب %

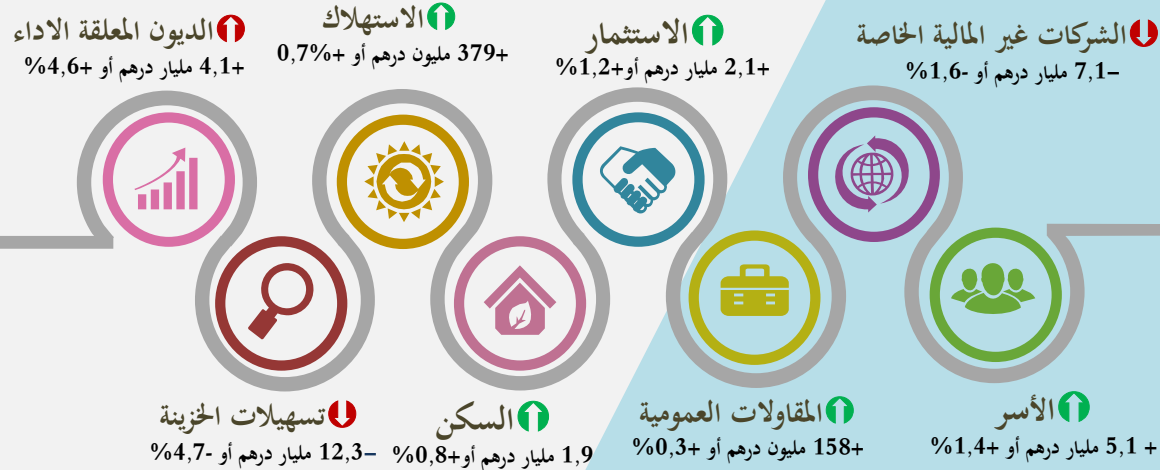
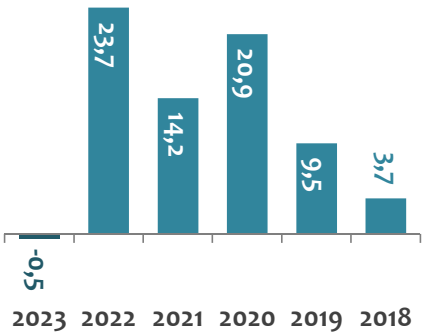


- ◀ تحول تدريجي للضغوط التضخمية التي كانت خارجية المصدر بالأساس إلى ضغوط داخلية منذ بداية الفصل الثاني من سنة 2022 لتنتشر إلى السلع المحلية، زيادة على الجفاف والإجهاد المائي اللذين زادا من حدة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الطرية ؛
- ◀ بعد بلوغ ذروتها في شهر فبراير 2023، عرف التضخم وكذا مكونه الأساسي تراجعاً تدريجياً ؛
- ◀ وينتظر أن يتواصل التوجه التنازلي للتضخم بالنظر إلى العوامل التالية :
  - انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية وتلاشي توترات سلاسل الإمداد، والتراجع الملحوظ لأسعار الشحن البحري ؛
  - الاستيعاب الكلي للتأثيرات التراكمية للارتفاعات السابقة التي عرفها سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب ؛
  - تظافر الجهود لمواكبة التوجه التقييدي للسياسة النقدية، لاسيما التدابير والإجراءات الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة من أجل التخفيف من تداعيات التضخم على الأسعار المحلية وتوفير المواد الأساسية بأثمنة تتماشى مع القدرة الشرائية للأسر و أنشطة بعض القطاعات ؛
  - عامل الأساس الذي انعكس إيجابياً على تراجع التضخم.

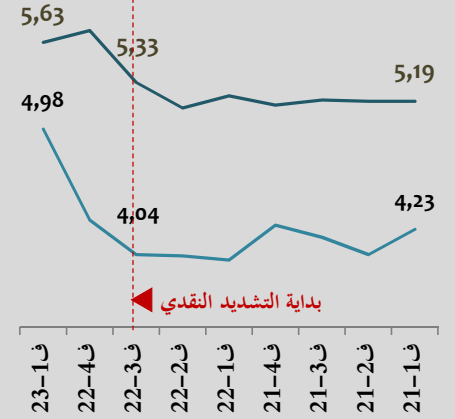
# صمود التمويلات الموجهة للاستثمار رغم تشديد شروط منح القروض لفائدة المقاولات

## تدفق القروض البنكية

دون احتساب القروض ذات الطابع المالي  
خلال الخمسة أشهر الأولى -بمليار الدراهم-



## معدلات الفائدة المدية ب % الأفراد / المقاولات

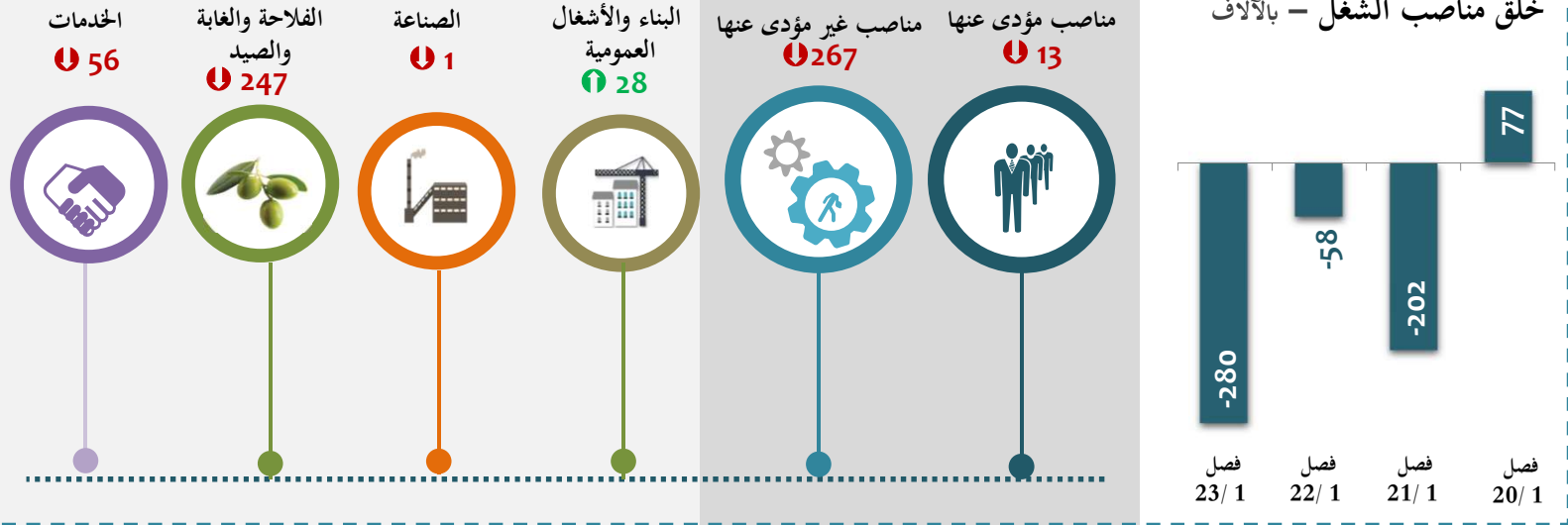
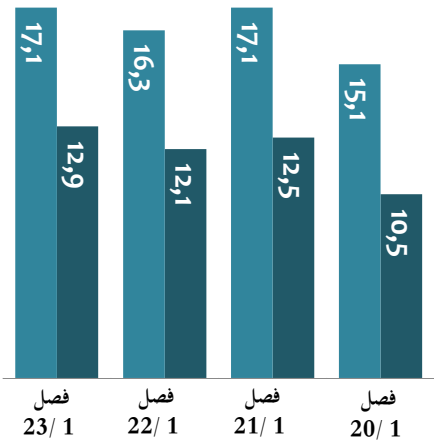


المصدر: بنك المغرب، إعداد مديرية الخزينة والمالية الخارجية

- بعد المسار التنافسي لمعدلات الفائدة المدية، شهدت هذه النسب ارتفاعا بواقع 79 نقطة أساس إجمالا خلال الفصل الرابع من سنة 2022 والفصل الأول من سنة 2023 إلى 5,03% عقب رفع سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب خلال هذه الفترة بواقع 100 نقطة أساس، مما يعكس انتقالا جزئيا لقرارات السياسة النقدية.
- وقد هم هذا التشديد القروض الممنوحة للمقاولات (+94 نقطة أساس) الشيء الذي ساهم في انخفاض القروض الموجهة للشركات غير المالية الخاصة (-1,6%).
- في حين لم تتزايد نسب فائدة القروض الممنوحة للأفراد سوى ب 30 نقطة أساس مما ساعد في استمرار ارتفاع التمويلات الممنوحة للسكن (+0,8%) و الاستهلاك (+0,7%).
- ارتفاع القروض الموجهة للاستثمار (+1,2% مقابل +2,1%) مواكبا بذلك التطور الايجابي الذي تعرفه بعض الأنشطة الاقتصادية ؛
- انخفاض تسهيلات الخزينة (-4,7% مقابل +5,9%) ارتباطا بتراجع أسعار المواد الأولية.

# فقدان مناصب الشغل ارتباطا أساسا بالجفاف

## مستوى البطالة %: وطني / حضري



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الخزينة والمالية الخارجية

فقدان 280 ألف منصب شغل ما بين الفصل الأول من سنة 2022 و الفصل الأول من سنة 2023:

- فقدان 247 ألف منصب على مستوى قطاع الفلاحة والغابة والصيد و 56 ألف منصب على مستوى قطاع الخدمات؛
- إحداث 28 ألف منصب على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية.

ارتفاع معدل البطالة بـ 0,8 نقطة على المستوى الوطني إلى 12,9 :

- الوسط الحضري: +0,8 نقطة إلى 17,1 % / المجال القروي : +0,6 نقطة إلى 5,7% ؛
- الشباب 25-34 سنة في الوسط الحضري : +2,1 نقطة إلى 27,1 % / حاملي الشهادات في الوسط الحضري : +0,9 نقطة إلى 21,7%.

على مستوى المبادلات الخارجية



# أهم تطورات المبادلات الخارجية حتى متم مايو 2023

تباطؤ نمو التجارة الخارجية للسلع في ظل سياق دولي اتسم بتراجع النمو العالمي خاصة في منطقة الأورو الشريك الرئيسي للمغرب وارتفاع مخاطر الركود

ارتفاع طفيف لعجز الميزان التجاري بنسبة 1,7% نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة 3,6% والواردات بنسبة 2,8%.

استمرار دينامية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بتسجيل زيادة قدرها 14,9%.

انتعاش قوي لعائدات السفر (+19,4 مليار درهم أو +91,3%)، متجاوزة بشكل كبير مستوياتها المسجلة قبل أزمة الوباء.

انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بنسبة 11,9%.

مستوى جيد لاحتياطيات الصرف لدى بنك المغرب يسمح بتغطية حوالي 6 أشهر من الواردات.

استقرار سعر صرف الدرهم داخل نطاق التقلبات  $\pm 5\%$  مما يعكس ثقة الفاعلين الاقتصاديين في صلابة الاقتصاد الوطني.

# ارتفاع طفيف في عجز الميزان التجاري للسلع

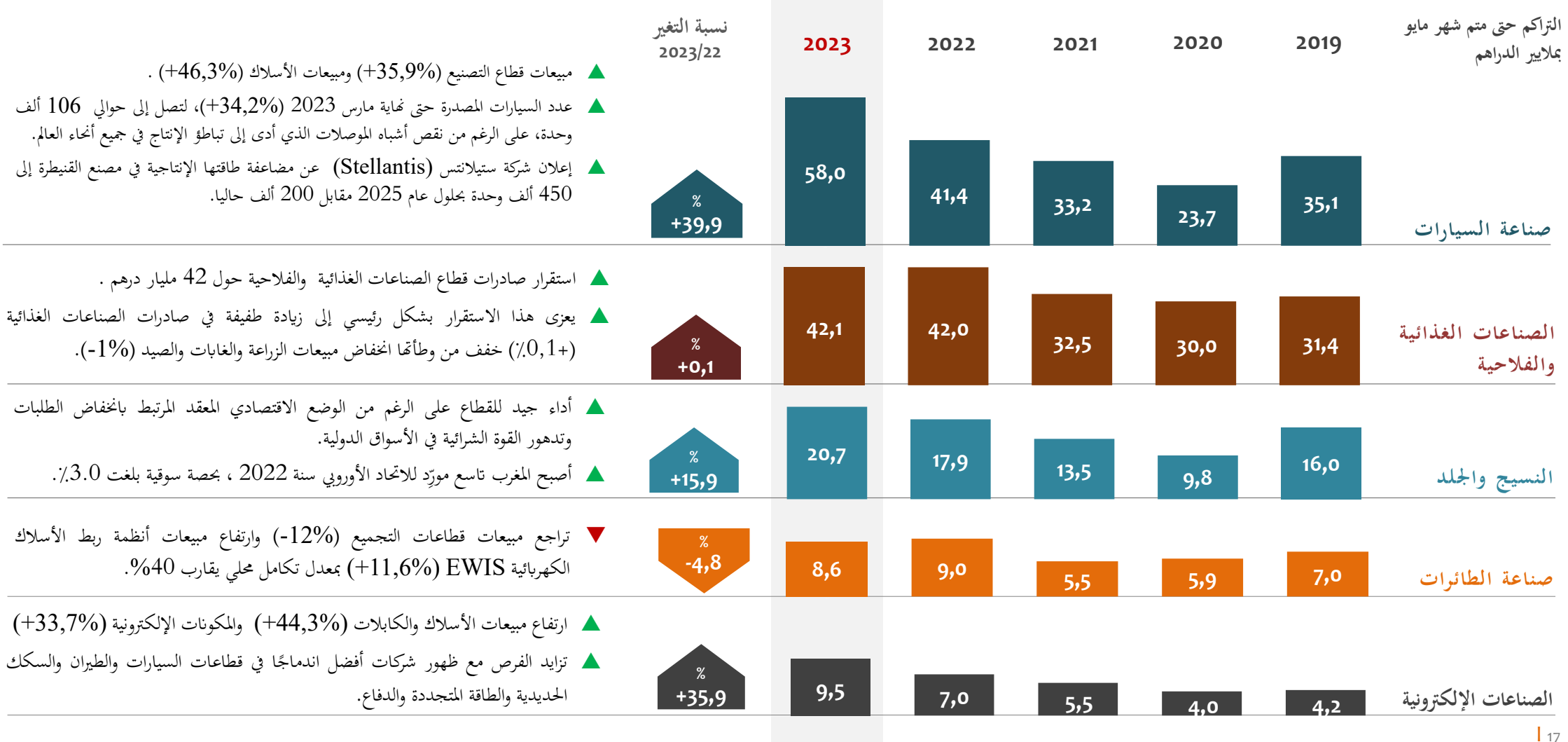
- ➔ انخفاض حاد في مبيعات الفوسفات ومشتقاته (-34%) نتيجة أساسا لانخفاض الأسعار (-27%).
- ➔ تعزيز الصادرات دون احتساب الفوسفات ومشتقاته بنسبة 17,1% بفعل تأثير ارتفاع السعر بنسبة 10,6% وتأثير ارتفاع الحجم بنسبة 5,9%.
- ➔ أداء جيد للقطاعات التصديرية الأخرى، ولا سيما قطاع السيارات، وقطاع النسيج والجلد، وقطاع الإلكترونيات والكهرباء.
- ➔ ارتفاع الواردات بنسبة 2,8% نتيجة زيادة مشتريات سلع التجهيز والمنتجات الاستهلاكية الجاهزة والمنتجات الغذائية.
- ➔ ارتفاع طفيف في العجز التجاري بنسبة 1,7% أو 1,9 مليار درهم.
- ➔ تحسن معدل تغطية الواردات للصادرات بمقدار 0,4 نقطة.

| التراكم حتى متم شهر مايو بملايير الدراهم | 2022   | 2023   | تغير القيمة     | نسبة التغير |
|--|--------|--------|-----------------|-------------|
| الصادرات                                 | 178,5  | 184,9  | 6,4             | 3,6%        |
| الفوسفات ومشتقاته                        | 47,2   | 31,1   | -16,1           | -34,0%      |
| دون الفوسفات ومشتقاته                    | 131,1  | 153,8  | 22,4            | 17,1%       |
| الواردات                                 | 293,2  | 301,5  | 8,3             | 2,8%        |
| الطاقة                                   | 54,9   | 51,7   | -3,2            | -5,8%       |
| المواد الغذائية                          | 37,1   | 39,5   | 2,4             | 6,6%        |
| دون الطاقة والمواد الغذائية              | 201,2  | 210,2  | 9,0             | 4,5%        |
| مواد التجهيز                             | 54,8   | 65,9   | 11,1            | 20,2%       |
| مواد نصف مصنعة                           | 70,1   | 62,8   | -7,4            | -10,5%      |
| مواد الاستهلاك                           | 57,5   | 65,6   | 8,1             | 14,2%       |
| العجز التجاري                            | -114,7 | -116,6 | -1,9            | 1,7%        |
| معدل تغطية الواردات للصادرات             | 60,9%  | 61,3%  | 0,4+ نقطة مئوية |             |

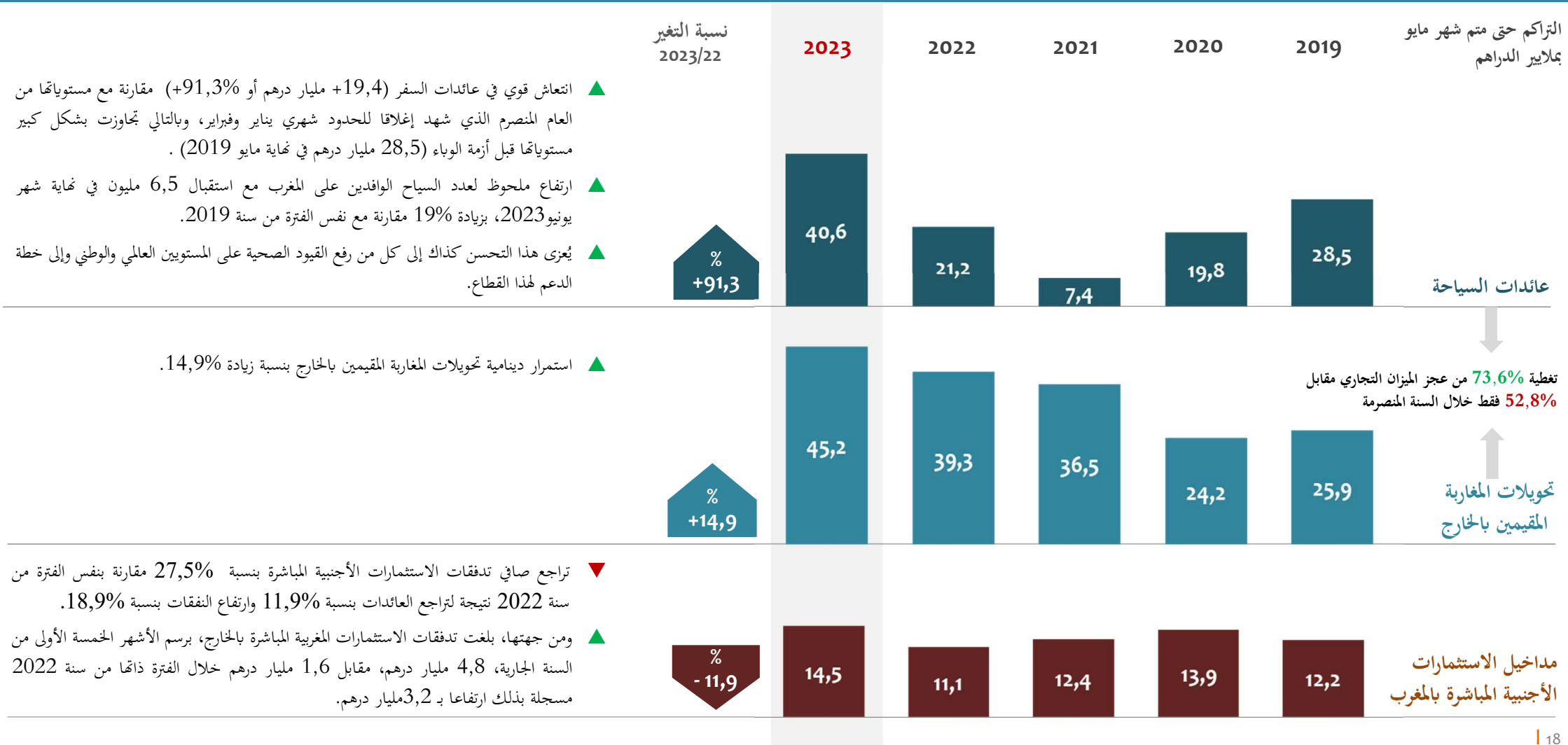
المصدر: مكتب الصرف، إعداد مديرية الخزينة والمالية الخارجية



# المهن العالمية للمغرب

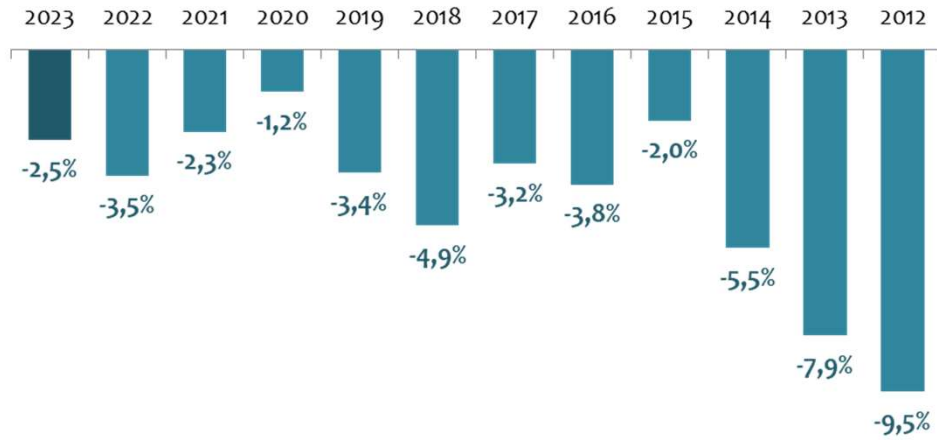


# التدفقات المالية الأخرى لميزان المدفوعات



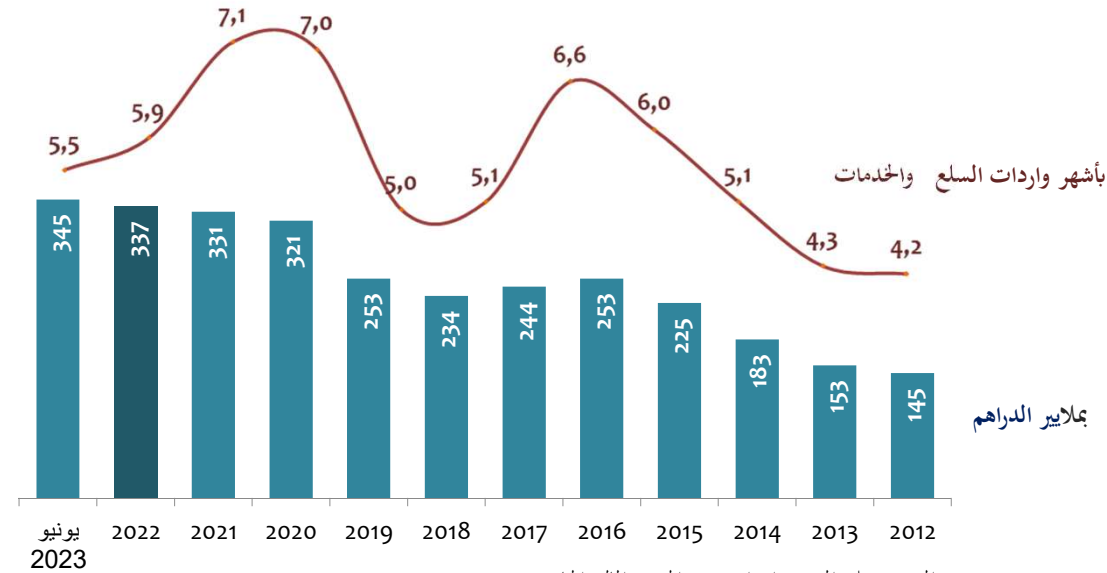
# استدامة عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات ومستوى مريح من احتياطات النقد الأجنبي

الحساب الجاري لميزان الأداءات من الناتج الداخلي الخام



المصدر: مكتب الصرف، توقعات مديرية الخزينة والمالية الخارجية

الأصول الاحتياطية الرسمية



المصدر: بنك المغرب، إعداد مديرية الخزينة والمالية الخارجية

- من المتوقع أن لا يتجاوز عجز الحساب الجاري نسبة 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023 بفضل تحسن أسعار الواردات والتطور الإيجابي لصادرات المهن الجديدة وكذا استمرار انتعاش النشاط السياحي ودينامية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.
- يتوقع أن يبقى مستوى الاحتياطات الأجنبية لدى بنك المغرب في مستوى يناهز 6 أشهر من واردات السلع والخدمات.

تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 إلى غاية متم يونيو والتوقعات الختامية



## نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2023

تم تنفيذ قانون المالية خلال الأسدس الأول من السنة الجارية في سياق لا يزال يتسم باستمرار الضغوط التضخمية وتشديد السياسات النقدية على الصعيدين الدولي والوطني.

وفي ظل هذا السياق، تواصل الحكومة جهوداتها للتوفيق بين :

➡ من جهة، مواجهة الضغوطات التضخمية عبر التدابير الظرفية للتحكم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوفاء بالالتزامات الحكومية، من خلال تنزيل الإصلاحات الضرورية على المستوى الاجتماعي، وتعبئة الموارد المائية وتخفيض الاستثمارات،

➡ ومن جهة أخرى، العمل على ضمان استعادة الهوامش الميزانية.

# نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2023

أسفر تحصيل المداخيل الجارية في متم يونيو 2023 عن نتائج إيجابية مقارنة سواء مع توقعات قانون المالية 2023 أو نفس الفترة من سنة 2022

## مقارنة مع توقعات قانون المالية:

- ✓ حققت المداخيل الجبائية نسبة إنجاز بلغت 53,6%.
- ✓ في حين سجلت المداخيل غير الجبائية نسبة إنجاز محصورة في 23,6% علما أن المداخيل المتبقية سوف يتم تحصيلها في الأسدس الثاني من السنة.

## مقارنة مع نتائج الأسدس الأول من 2022 :

- ارتفاع المداخيل الجبائية ب +5,3 مليار درهم أو +4,1% :
- ✓ الضريبة على الدخل: +1,6 مليار درهم يعزى أساسا إلى ارتفاع الضريبة على الأجور.
- ✓ الضريبة على القيمة المضافة في الداخل: +2 مليار درهم أساسا بفضل تحسن المبالغ المحصلة عن طريق الأداء التلقائي.
- ✓ رسوم التسجيل والتنبر: +1,3 مليار درهم.
- ✓ انخفاض طفيف لإيرادات الجمارك بحوالي 187 مليون درهم أو 0,4% نتيجة بالأساس للتدابير الضريبية المتخذة للتحكم في ارتفاع الأسعار :
- الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد: -1,0 مليار درهم
- الضريبة الداخلية على الاستهلاك: +45 مليون درهم.
- الرسوم الجمركية: +771 مليون درهم.

| نسبة الانجاز | التطور |          | يونيو 2023 | يونيو 2022 | بملايين الدراهم                                     |
|--------------|--------|----------|------------|------------|---|
|              | القيمة | %        |            |            |   |
| 48,5%        | 4 213  | ▲ 2,9%   | 151 601    | 147 389    | المداخيل الجارية                                    |
| 53,6%        | 5 334  | ▲ 4,1%   | 136 845    | 131 511    | المداخيل الجبائية                                   |
| 57,7%        | 5      | ▲ 0,01%  | 35 140     | 35 135     | الضريبة على الشركات                                 |
| 56,5%        | 1 618  | ▲ 6,4%   | 27 078     | 25 460     | الضريبة على الدخل                                   |
| 49,1%        | 979    | ▲ 2,6%   | 38 956     | 37 977     | الضريبة على القيمة المضافة                          |
| 50%          | 1 982  | ▲ 18,7%  | 12 557     | 10 575     | في الداخل   |
| 48,7%        | -1 003 | ▼ -3,7%  | 26 399     | 27 402     | على الاستيراد                                       |
| 47,5%        | 45     | ▲ 0,3%   | 15 113     | 15 068     | الضريبة الداخلية على الاستهلاك                      |
| 50,9%        | 771    | ▲ 11,2%  | 7 651      | 6 880      | الرسوم الجمركية                                     |
| 69,9%        | 1 349  | ▲ 13,8%  | 11 146     | 9 797      | رسوم التسجيل والتنبر                                |
| 23,6%        | -1,3   | ▼ -9,0%  | 12 774     | 14 043     | المداخيل غير الجبائية                               |
| 15,7%        | -883   | ▼ -22,4% | 3 053      | 3 936      | منها: المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العامة |
| 32,7%        | -386   | ▼ -3,8%  | 9 721      | 10 107     | مداخيل أخرى   |

# نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2023

تم تنفيذ النفقات في متم يونيو 2023 وفقا لتوقعات قانون المالية وبارتفاع مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022

مقارنة مع توقعات قانون المالية:

- ✓ حققت النفقات الجارية نسبة إنجاز بلغت 50,9%.
- ✓ بلغت نسبة إنجاز الإصدارات برسم الاستثمار 48,7%.

مقارنة مع نتائج الأسس الأول من 2022 :

| نسبة الإنجاز | التطور |          | يونيو 2023 | يونيو 2022 | بملايين الدراهم          |
|--------------|--------|----------|------------|------------|--------------------------|
|              | القيمة | %        |            |            |                          |
| 50,9%        | 1 206  | ▲ 0,8%   | 148 299    | 147 093    | النفقات الجارية          |
| 48,7%        | 1 713  | ▲ 2,3%   | 75 901     | 74 188     | الأجور                   |
| 48%          | 3 076  | ▲ 8,8%   | 38 011     | 34 935     | سلع وخدمات أخرى          |
| 61,6%        | 1 512  | ▲ 8,9%   | 18 448     | 16 936     | فوائد الدين              |
| 60%          | -5 095 | ▼ -24,2% | 15 939     | 21 034     | المقاصة                  |
| 15,5%        | 3 006  | ▲ 1016%  | 3 302      | 296        | الرصيد العادي            |
| 48,7%        | 4 851  | ▲ 12,3%  | 44 397     | 39 546     | الإصدارات برسم الاستثمار |

- ✓ ارتفاع النفقات الجارية بحوالي 1,2 مليار درهم أو 0,8%، نتيجة بالأساس لارتفاع نفقات «السلع والخدمات» بمبلغ 4,8 مليار درهم وفوائد الدين بمبلغ 1,5 مليار درهم، في حين سجلت تحملات المقاصة تراجعاً بحوالي 5,1 مليار درهم.
- يُعزى تطور تحملات المقاصة أساساً إلى الانخفاض الذي عرفه سعر غاز البوتان في الأسواق الدولية.
- يرجع ارتفاع فوائد الدين أساساً إلى تصاعد أسعار الفائدة المؤداة برسم كل من الدين الداخلي و الدين الخارجي.
- ✓ ارتفاع الإصدارات برسم نفقات الاستثمار بحوالي 4,9 مليار درهم،

نتيجة لهذه التطورات، وأخذاً بعين الاعتبار للفائض الذي سجلته الحسابات الخصوصية للخرينة (+13,3 مليار درهم)، ارتفع عجز الميزانية بمبلغ 9,6 مليار درهم ليبلغ 27,8 مليار درهم. ويمثل هذا المستوى من العجز حوالي 42,3% من المستوى المتوقع برسم قانون المالية.

## التوقعات المحينة لسنة 2023

اعتمادا على النتائج المحصلة في متم النصف الأول من السنة، وكذا آفاق تطور الإطار الماكرو اقتصادي خلال الأشهر المتبقية من السنة، وبالنظر الى كلفة الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من تداعيات الضغوطات التضخمية و الجفاف، ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة على مستوى كل من الموارد و النفقات من أجل حصر عجز الميزانية في المستوى المستهدف في إطار قانون المالية لسنة 2023، أي في حدود 4,5% من الناتج الداخلي الخام.



# خلاصة

بالرغم من استمرار السياق الصعب والتقلبات الدولية، يحافظ الاقتصاد الوطني على صموده بفضل السياسات المتبعة، مما يعزز ثقة المجتمع المالي الدولي التي تعتبر عاملاً أساسياً في تعبئة التمويلات بتكلفة منخفضة وفي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

# تعزيز ثقة المستثمرين والفاعلين الماليين الدوليين

## فبراير 2023: خروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI)

- خروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي بعد تقييم مسار ملائمة المنظومة الوطنية مع المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرجع هذا التتويج أيضا الى الجهود والإجراءات الاستباقية التي تبذلها المملكة في مجال تعزيز الترسانة القانونية المحلية.



## مارس 2023: خروج مميز للمغرب في السوق المالي الدولي

- إصدار سندات اقتراض في السوق المالي الدولي بقيمة إجمالية تعادل 2.5 مليار دولار.
- إن الخروج الدولي في سياق تقلب الأسواق المالية دليل على جودة اقتصادنا واثماننا، كما أن الاستجابة القوية التي قدمها مستثمرون ذوو جودة عالية "شهادة حقيقية" على الثقة التي يتمتع بها المغرب.



## أبريل 2023: استفادة المغرب من خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي (FCL)

- موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق لمدة عامين مع المغرب في إطار خط الائتمان المرن FCL، بقيمة تبلغ نحو 5 مليار دولار أمريكي.
- وقد استفاد المغرب من خط الائتمان المرن بفضل سياساته الاقتصادية، وأطر سياساته المؤسسية، وأساسياته الاقتصادية القوية والتزامه المتواصل بالحفاظ على هذه السياسات مستقبلا.



## مايو 2023: سحب المفوضية الأوروبية المغرب من اللائحة الرمادية للاتحاد الأوروبي

- جاء هذا القرار تويجا للجهود التي بذلها المغرب في سبيل تعزيز فعالية نظامه لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- هذا القرار من شأنه تعزيز ثقة ومصداقية مناخ الأعمال بالمغرب، كما سيمكنه من الولوج إلى التمويلات الدولية بشروط تفضيلية، إضافة إلى جذب استثمارات بعيدة المدى.



# البرمجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2024-2026



# الإطار الماكرو اقتصادي للثلاث سنوات القادمة 2024-2026

الفرضيات المعتمدة :

| 2026 (ت) | 2025 (ت) | 2024 (ت) | 2023     |               | 2022 | المتغيرات                    |
|----------|----------|----------|----------|---------------|------|------------------------------|
|          |          |          | ق.م محين | قانون المالية |      |                              |
| 75       | 75       | 75       | 55,1     | 75            | 34   | محصول الحبوب (بمليون قنطار)  |
| 450      | 450      | 500      | 455      | 800           | 739  | سعر البوتان (بالدولار للطن)  |
| 9,8      | 9,8      | 9,8      | 10,0     | 10,2          | 10,2 | سعر صرف الدولار مقابل الدرهم |
| %2,0     | %2,0     | %3,4     | %5,6     | %2,0          | %6,6 | معدل التضخم                  |

(ت) : توقعات

# البرجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2024-2026

## التوقعات الاقتصادية 2024-2026

على ضوء الفرضيات المعتمدة، من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2024 انتعاشًا بمعدل يناهز +3,7% عوض +3,4% المرتقبة سنة 2023، على الرغم من البيئة الدولية الجد مضطربة.

إلا أن هذه التوقعات يمكن خفضها في حال استمرار تدهور آفاق الاقتصاد العالمي سنة 2024 ومراجعة توقعات النمو الخاصة بالاتحاد الأوربي بسبب تداعيات الصراع الروسي الأوكراني وأثرها على أسعار المواد الأولية وسلاسل الإنتاج والتوريد العالمية، بالموازاة مع تشديد في الأوضاع المالية وتأثير شديد للسياسة النقدية في سياق ارتفاع المديونية واستمرار التضخم وتراكم الديون السيادية الشاملة في الاقتصادات الناشئة والنامية.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن يقترب معدل النمو تدريجيا من مستواه المتاح في حدود 4%.

| النسب المستهدفة |          |          | 2023     |               | 2022   | المؤشرات                    |
|-----------------|----------|----------|----------|---------------|--------|-----------------------------|
| 2026 (ت)        | 2025 (ت) | 2024 (ت) | ق.م محين | قانون المالية |        |                             |
| 4,0%            | 3,6%     | 3,7%     | 3,4%     | 4,0%          | 1,3%   | نمو الناتج الداخلي الخام    |
| 4,8%            | 4,1%     | 5,9%     | 4,8%     | 12,9%         | 12,9%- | القيمة المضافة الفلاحية     |
| 3,9%            | 3,6%     | 3,4%     | 3,3%     | 3,6%          | 3,0%   | القيمة المضافة غير الفلاحية |

(ت) : توقعات

# البرمجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2024-2026

## مسار العجز الميزانياتي المستهدف

| 2026  | 2025  | 2024  | تحيين 2023 | 2022  | بملايين الدراهم                           |
|-------|-------|-------|------------|-------|---|
| -3,0% | -3,5% | -4,0% | -4,5%      | -5,2% | العجز الميزانياتي المستهدف                |
| -3,2% | -3,8% | -4,3% | -4,9%      | -5,2% | العجز دون احتساب تفويت مساهمات الدولة     |
| 69,7% | 70,7% | 71,2% | 71,5%      | 71,5% | مديونية الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام |

إن التحكم في مستوى العجز طبقاً للمنحى المستهدف في إطار البرمجة الميزانية السابقة بغاية الحفاظ على استدامة المديونية، يستدعي مواصلة الإصلاحات واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعبئة هوامش إضافية على مستوى كل من الموارد والنفقات.